اعلامها قد حبذت موقف سوريا الذي تمثل في رفض حضور المؤتمر فقد كتبت « وفا » ( ١٢/١٩ ) ان هذا الموقف « يمثل من وجهة نظر اساسية موقفا متشددا لصالح الشعب الفلسطيني وهو ما يمكن القول معه انه جاء تعبيرا عن رؤية الجماهير الفلسطينية والعربية لمؤتمر السلام الذي تعمل الولايات المتحدة الاميركية والعدو الصهيوني على سحبه الى الخيمة الاميركية » . ( كذلك كتبت « الهدف » ( ١٢/٢٢ ) ان « الجماهير التي رحبت بالقرار السوري قد لمست فيه بادرة جريئة تحتضنها وتدعمها ، وتتطلع الى تطويرها باتجاه تشكيل جبهة عربية مقاتلة تلتقي في ساحتها كل القوى الوطنية والتقدمية والثورية الفلسطينية والعربية » . كما أعلنت الجبهة الديموقراطية ( ١٢/١٨ ) عن تثمينها للموقف السوري ودعت البلدان العربية الوطنية الاخرى الى دعم هذا الموقف ) .

كان اذن بسبب من هذا الجو الذي أحاط مؤتمر جنيف ان مسألة مصير الارض الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني قد اكتسبت أهميتها الاساسية. يضاف الى ذلك ان اشتراك وفد عن النظام الاردني في المؤتمر قد جعل هذه الاهمية تكتسب صفة خاصة . فالنظام الاردني غير معني بمجريات المفاوضات في مرحلتها الاولى المخصصة لفصل التحام القوات وتثبيت اتفاقية وقف اطلاق النار . ومن هنا فان حضوره جلسات المؤتمر الاولى لا يحتمل الا تأويلا واحدا هو تكريس وجوده طرفا أساسيا في المفاوضات في مختلف مراحلها وهو أمر يكتسب دلالة خاصة اذا نظر اليه مقرونا بموقف النظام الاردني من مسألة التمثيل الفلسطيني ونظرته الى مستقبل الضفة الغربية .

بعد هذا الاستطراد نعود الى ما أثبتناه في البداية ان حسم مسألة التمثيل الفلسطيني لمصلحة منظمة التحرير قد فرض على حركة المقاومة ان تجيب كذلك على مسألة مصير المناطق الفلسطينية المحتلة التي سادت بشأنها «قناعة» بأن اسرائيل ستنسحب منها او من بعضها كنتيجة للمعطيات الجديدة ــ العسكرية والسياسية العربية والعالمية ــ التي أسفرت عنها حرب تشرين . وعلى الرغم من اشكال الحوار الكثيف والغني الذي ساد أوساط حركة المقاومة حول هذا الموضوع الا ان منظمة التحرير لم تعلن موقفا رسميا منه . ومن الواضح ان عدم اعلان هذا الموقف الرسمي كان بسبب ان هذا الحوار لم يتوصل الى اجماع في الرأي وبالتالي فان الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وهي قضية مركزية ومصيرية في هذه المرحلة ، جعل قيادة المنظمة تتريث في اعلان الموقف الرسمي. وقد تأكدت هذه الحقيقة من تأجيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني والمؤتمر الشعبي اللذين قررت اللجنة التنفيذية للمنظمة دعوتهما الى الانعقاد في النصف الثاني من شهر كانون الثاني . فقد أعلن الاخ خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، « ان المجلس المركزي لمنظمة التحرير قد تدارس في اجتماعه الذي انعقد في دمشق مساء ١٢/٢٠ الاوضاع السياسية الراهنة واجتماعات المجلس الوطني والمؤتمر الشعبي الفلسطيني وان المجلس المركزي اوصى بضرورة الاستمرار في دراسة الموقف الراهن بكافة ابعاده وخاصة فيما يتعلق باستطلاع رأي جماهيرنا العربية الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة ، وفي الضفة الشرقية ، وبقية أماكن التجمعات الفلسطينية . واستكمالا لهذا ولاجراء مزيد من الدراسة والاستطلاع فقد اوصى المجلس بتأجيل عقد دورة المجلس الوطني والمؤتمر الشعبي اللذين كان مقررا عقدهما في شهر كانون الثاني القادم الى وقت لاحق يعلن في وقت قريب ». وقد ذكرت « وفا » (١٢/٢٢) التي أوردت التصريح ان المؤتمر الشعبي سينعقد في القاهرة في منتصف شهر شباط القادم. وبانتظار ذلك استمر الحوار الفلسطيني في طرح تصوراته للمسألة ( ساهم مركز الابحاث الفلسطيني في ذلك بعقد ندوة في مقره حضرها بعض قادة المقاومة ومثقفيها نشرت نصوصها في مكان آخر في هذا العدد) والتي تبلورت خطوطها العريضة كما يلي :

ان الاتجاه الثابت في حركة المقاومة الفلسطينية هو رفض عودة الضفة الغربية الى حكم النظام الاردني . فقد أعلن الاخ ابو عمار لصحيفة « لوماتيه » الفرنسية ( وفا ١/٤ ) ، « ان الشعب الفلسطيني يرفض سيطرة الملك حسين على الضفة الغربية . ان للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية الحق في أن يقرر مصيره بنفسه دون أي تدخل اجنبي » . وقد كشف أبو أياد في ندوة في جامعة بيروت العربية ١٢/٣١ ( وفا ١/١ ) ان الملك حسين أراد أن يطرح لقاء رباعيا بين سوريا ومصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كي يتفاهموا على مستقبل الاراضي الفلسطينية . وأعلن أبو اياد